(ISSN: 2959-5436) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (SUJHUS)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة من 7-8 نيسان 2025 /القسم الثالث, الصفحات 101-113

البحر الأحمر في السياسة العربية 1949 – 1973

أم. د . محمد حموز لفته الغانمي1*

[1]كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، العراق

الملخص

شهدت منطقة البحر الأحمر تنافساً محموماً دولياً واقليمياً منذ مطلع القرن العشرين نتج عن هذا التنافس تغيرات في سياسات دول المنطقة الداخلية والخارجية، وللأهمية التي يتمتع بها البحر الأحمر جغرافياً واستراتيجياً واقتصادياً وامنياً للدول المحاذية له، وبكونه ممراً مائياً رئيسياً لها، فضلاً عن كونه يُعد اقرب الطرق للتجارة العالمية وارتباطه بقناة السويس، فبعد ان افتتحت تلك القناة عام 1869 بدأت القوى الكبرى تتسابق للسيطرة على البحر الأحمر، فصار لزماً على الدول المعنية انتهاج سياسة من شأنها المحافظة عليه وابعاد إي خطر من الاطماع الاجنبية بغية عدم السيطرة عليه وجعله بحيرة عربية.

الكلمات المفتاحية: البحر الأحمر ، السياسة العربية ، الاهمية الاقتصادية، النفوذ الاجنبي.

The Red Sea in Arab Politics 1949-1973

Asst. Professor Dr. Muhammad Hamooz Lafta Al-Ghanmi [1*]

[1]*College of Education for Humanities, Al-Muthanna University, Iraq*

Abstract:

This study deals with the town of Buwazij al-Mulk, located in the south of the The Red Sea region witnessed intense international and regional competition. This competition resulted in changes in the internal and external policies of the countries of the region, and due to the importance that the Red Sea enjoys geographically, strategically, economically and security-wise for the Arab countries bordering it and located on its coasts, and being a major waterway of importance in Arab and international trade, in addition to being The closest trade route is linked to the Suez Canal, and after that canal was opened in 1869, the major powers began racing to control the Red Sea, so it became necessary for the Arab countries to adopt a policy that would preserve it and remove any danger from greedy countries in order not to control it and leave it mostly an Arab lake.

Keywords: Red Sea, Arab politics, economic importance, foreign influence.

المقدمة:

يمثل البحر الأحمر واحداً من أهم الممرات المائية العالمية التي تربط الشرق بالغرب، لذلك احتفظ بأهميته الاستراتيجية منذ العصور القديمة، وزاد من تلك الأهمية تحوله إلى طريق رئيس لنقل النفط من حقوله في الخليج العربي إلى أوربا وأميركا، ونتيجة لتلك الأهمية بدأت التحركات التي انتهجتها الدول العربية تجاه البحر الأحمر للمحافظة عليه بوصفه بحيرة عربية خالصة رغم اختراق "إسرائيل" لبعض مداخله، ممثلة باستيلائها على فلسطين والتي تقف وراءها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لذا فأنها لن تتوقف عن محاولات السيطرة على هذا البحر وصولاً إلى تحقيق التفوق المطلق في صراعها المصيري مع العرب. اختيرت بداية المدة الزمنية للدراسة عام 1949 وهو العام الذي اعلنت فيه "اسرائيل" عن

* **Email address: mohammed_hamooz@mu.edu.iq**

انشاء ميناء ايلات على خليج العقبة وهذا يمثل تهديداً صريحاً للمصالح العربية هناك، في حين مثل عام 1973 نهاية الدراسة وفيها سعي "اسرائيل" للسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبالمقابل اتباع السبل من الدول العربية وجامعة الدول العربية للمحافظة على البحر الأحمر والحد من النفوذ الاجنبي.

قسمت الدراسة إلى ملخص ومقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

تناول المبحث الأول جغرافية البحر الأحمر وتسميته وأهميته الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية والعسكرية، في حين تطرق المبحث الثاني إلى البحر الأحمر في السياسة العربية، وكان نصيب المبحث الثالث تبيان سبل محافظة الدول العربية على البحر الأحمر وما هي السبل التي أتبعتها تلك الدول للحد من النفوذ الاجنبي لاسيما الاسرائيلي في البحر الأحمر، وجاءت الخاتمة بأهم ما توصل إليه البحث من استنتاجات.

المبحث الأول: جغرافية البحر الأحمر واهميته الاقتصادية والاستراتيجية.

البحر الأحمر مسطح مائي يتغلغل في اليابسة فيفصل قارة آسيا عن أفريقيا ويتصل بالبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب، ومن ثَّم يتفرع في الشمال إلى فرعين: الشرقي هو خليج العقبة، والغربي يعرف بخليج السويس، فيتصل بالبحر المتوسط، ومعظم سواحل البحر الأحمر منخفضة رملية تتخلالها هضاب مرتفعة كثيراً ما تزحف إلى الساحل لتنتهي عند مياه البحر الأحمر(1).

اما متوسط عرضه فيبلغ (280) كم، وطوله الكلي (1932) كم، تنتشر في البحر (379) جزيرة معظمها من الحجم الصغير، وتوجد ما يقارب (41) جزيرة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر خاضعة للمجال الأريتيري منها، جزيرة بريم(2) التي تعد من أهم الجزر في المنطقة، وأرخبيل حنيش(3) التي تخضع للسيادة اليمنية، و(144) جزيرة أهمها جزيرة فرسان(4) في السعودية وغيرها من الجزر تقع في السودان ومصر وجيبوتي(5).

إما الدول التي تقتسم البحر الأحمر ومقدار مساحة كل منها في البحر، يبينها الجدول التالي(6).

ت	الدولة	طول الساحل/ كم
1	المملكة العربية السعودية	1800
2	مصر	1437
3	أرتيريا	680
4	السودان	494
5	اليمن	440
6	جيبوتي	40
7	الأردن	23
8	فلسطين	11

ومن خلال النظر إلى الجدول يلاحظ أن للمملكة العربية السعودية وبعدها مصر ساحل كبير على شاطئ البحر الأحمر، فضلاً عن بقية الدول المطلة عليه، وهذا ما يؤكد احقية الدول العربية المطلة عليه في الدفاع عنه واتخاذ السبل الكفيلة لحمايته من التدخلات الخارجية.

ومع ذلك تعود نشأة البحر الأحمر إلى مجموعة معقدة من الصدوع والانكسارات التي فصلت قارة آسيا عن قارة أفريقيا، ونتيجة لذلك تألفت جوانب البحر من سفوح متدرجة شديدة الانحدار، ويحدد موقع البحر خصائصه الجغرافية فيرتفع الضغط الجوي شتاءً ، اما درجة الحرارة فتمتاز بالارتفاع، كما ان الفصول واضحة فيه، اما الأمطار فهي قليلة فيعوض مياهه من المياه البحرية المتمثلة بالمحيط الهندي وخليج عدن(7).

تسمية البحر الأحمر.

تعددت الآراء حول تسمية البحر الأحمر بهذا الاسم، فقد أطلق الجغرافيون والباحثون أسماء عديدة عليه، فمنها ما اطلقه الإغريق والرومان، إذ سموه باسمين عربيين هما: بحر الحجاز، والخليج العربي، نسبة إلى النشاطات العربية التي كانت سائدة فيه، والبعض الآخر يرجع تسميته إلى بحر الملك الاحمر وهي من التسميات القديمة فاختصرت التسمية إلى اسم البحر الأحمر، في حين أشار المؤرخ الإغريقي أغاثار خيدس إلى أن كلمة اريتريا (اريتريا الحالية) التي كانت يومها أسماً للبحر الأحمر وتعني باللغة الفارسية (بحر الملك الأحمر)، أما الإدريسي وابن حوقل فأسموه بـ بحر القلزم نسبة إلى مدينة القلزم القديمة التي تقع على طرفه الشمالي(8).

وإلى جانب ما تقدم أشارت مصادر أخرى إلى أن تسمية البحر بالأحمر تعود إلى كثرة الطحالب البحرية التي أثرت في تشكيل ألوان مياه البحر، وتلك الطحالب عادة ما تكون قريبة من سطح البحر فينعكس لونها على المياه، ومن ذلك اشتقت التسمية(9). ويمكننا ان نرجح الراي الأخير لكون البحيرات والانهار تكتسب الصفة السائدة فيها وعادة ما تسمى بها.

الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر.

يتميز البحر الأحمر ببعض الخصائص التي تؤهله لأن يكون طريقا تجاريا إقليميا ودوليا هام، منها خصائصه الطبيعية والتي تتعلق بالموقع الجغرافي الوسيط وامتداده الطولي وأعماقه، فضلاً عن توفر عامل الأمن، إلى جانب كونه أقصر الطرق التي تربط الشرق بالغرب، وهذا له أهميته في حساب الوقت والكلفة(10).

وفي السياق ذاته أن مياه البحر وقاعه وسواحله وأراضي الدول التي تطل عليه تحتوي على معادن عديدة وبكميات تجارية كبيرة، إلى جانب احتواء مياهه على ثروة سمكية كبيرة شكلت جانب مهم من الحياة الاقتصادية لدول منطقة البحر، وقد دلت المسوحات العلمية الحديثة إلى وجود كميات كبيرة من المعادن فيه إلى جانب النفط، مثل النحاس والزنك والفضة والذهب والرصاص والحديد(11).

وعلى اساس اهمية الثروة المعدنية، يعد النفط والغاز الطبيعي من أهم تلك الثروات في البحر الأحمر، لاسيما الموجودة في خليج السويس، إذ توجد أهم مناطق أنتاج النفط في مصر في منطقة جمسة الواقعة شمال الغردقة على الضفة الغربية إلى خليج السويس(12).

وربما يكون عامل النفط هو السبب الرئيس في تكالب اطماع الدول الاستعمارية عليه، فضلاً عن أهميته الاقتصادية والاستراتيجية، لذا غالباً ما شهدت المنطقة صراعاً دولياً بغية فرض السيطرة والنفوذ عليه.

لم تقتصر ثروات البحر الأحمر الاقتصادية على النفط والمعادن الأخرى فحسب، بل كان هنالك ثروات طبيعية لها اهمية كبيرة في اقتصاديات البحر الأحمر، منها اللؤلؤ والأصداف البحرية والإسفنج الطبيعي(13)، والحيوانات البحرية والطيور(14).

وبناء على ذلك عد البحر الأحمر من المصادر البحرية الهامة للثروة السمكية لما يحويه من أنواع من الأسماك والتي تقدر بما يقارب (500) نوع أهمها السردين، والتونة والأنشوجة، والسيف وغيرها، فضلاً عن السلاحف البحرية والحيتان والقشريات والسرطان والقواقع والأصداف، والهائمات النباتية والحيوانية(15). وهذه الثروة الحيوانية تعد عاملاً مهماً يدخل في الصناعة الغذائية للسكان لذا لم يكن من الأمر الهين أن تفرط الدول الواقعة عليه بتلك الثروة والتي تعد من مقومات وجود الانسان ومقوماته الحياتية.

كما تعد الزراعة من الثروات الطبيعية المهمة، إذ أن تساقط الأمطار الموسمية على سواحل الدول المطلة على البحر الأحمر ساعد على الزراعة في سواحلها كسهول تهامة في اليمن الحجاز، وإلى جانب ذلك شكلت الأمطار الشتوية في شمال البحر الأحمر والسيول التي تصب فيها مصدر مهم للاستخدام البشري والزراعي، فضلاً عن وجود مياه الآبار الصافية في كل أقاليم البحر الأحمر، إذ شكلت المصدر الرئيس لتلبية حاجات السكان(16).

ومن هنا يبدو ان كثرة المصادر الاقتصادية في البحر الأحمر دفعت الدول المطلة عليه إلى التفكير بحمايتها، فصار من الواجب على تلك الدول الدفاع عنه لكونه يمثل مصدر اقتصادي إلى جانب مصادر بلدانهم الاقتصادية الأخرى.

الأهمية الإستراتيجية والعسكرية للبحر الأحمر.

انعكست اهمية البحر الأحمر الجغرافية والاقتصادية بشكل ايجابي على اهميته الاستراتيجية والتي انعكست هي الأخرى على الأهمية العسكرية بالنسبة للدول المطلة عليه أو دول العالم الأخرى لاسيما الدول الكبرى منها، جعلت له أهمية إستراتيجية تمثلت بحالة الصراع واحتدام التنافس بين تلك الدول من أجل الاستحواذ على مكامن الثروات.

لذا ليس من الغريب أن نجد أن أهمية البحر الأحمر السياسية انطلقت من كونه أحد بؤر الصراع بين الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك بين بعض الدول الإقليمية المحيطة بالبحر، لذلك عملت الدول العظمى إلى مد نفوذهما السياسي والعسكري إلى البحر الأحمر، وفي المقابل عملت القوى الإقليمية جاهدة على المحافظة على عروبة البحر بوصفه بحيرة عربية(17).

ومن جانبها رأت القوى العظمى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية أن للبحر الأحمر تأثير حيوي على مناطق أخرى متاخمة له،لأنه يتحكم في داخل ومخارج البحر المتوسط والخليج العربي إذ أن أي تحرك في البحر المتوسط ينتهي إلى البحر الأحمر عبر قناة السويس(18)، كما أن أي تحرك في الخليج العربي ينتهي اليه عبر مضيق هرمز وبالتالي فأن مفاتيح البحر المتوسط تقع في البحر الأحمر(19).

إما أهمية البحر الأحمر العسكرية فأنها نابعة من كونه المدخل المؤدي إلى المحيط الهندي الذي يعد هو ومنطقة القرن الأفريقي(20) بمثابة الأهمية الحيوية للقوتين الشرقية والغربية لكون البحر الأحمر يشكل ممر المواصلات الأقصر الذي يربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي وبذلك يوفر على الدول العظمى الكثير من الوقت والمال، فضلاً عن أن البحر

الأحمر يعد من أهم الخطوط الملاحية لمرور النفط العربي من الخليج العربي إلى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، لذلك فهو بمثابة شريان الحياة للكيان الصهيوني الذي دخل مجال التنافس على البحر الأحمر، فعلى اساس ذلك رسم سياسته المستقبلية في قطاع التجارة على الاعتماد في جانب كبير منها على البحر الأحمر بوصفه طريقاً حيوياً يستطيع عن طريقه تنشيط اقتصاده، وتسويق منتجاته إلى شرق وجنوب أفريقيا(21).

ومن تلك المعطيات تعرض البحر الأحمر منذ زمن بعيد إلى صراع مزدوج فهو صراع دولي وإقليمي في آن واحد نتيجة ارتباط المصالح والاستراتيجيات الدولية مع بعضها مثل صراع بريطانيا مع فرنسا وايطاليا والدولة العثمانية وفيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي(22). ونتيجة لتلك الأهمية دخل البحر الأحمر كقاعدة اساسية في توجهات الدول العربية وسياساتها الخارجية، حفاظاً على موقعها الاقليمي على هذا البحر والذي وفر لها ورقة ضغط على سياسات الدول الأخرى.

المبحث الثاني: البحر الأحمر في السياسة العربية.

تميز البحر الأحمر بموقع جيوبوليتيكي فريد أضفى نوع من التعقيد على العلاقات الإقليمية والدولية فهو يقع عند نقطة التقاء قارات ثلاث أفريقيا من الغرب وآسيا من الشرق وأوربا من الشمال، إذ يحتل البحر الأحمر موقعه بين بحار الشرق والغرب فهو يمكن تشبيهه بأنه بمثابة جسر طواف يصل الشرق بالغرب(23) .

ثم أن الطبيعة الجغرافية للبحر الأحمر جعلت التحكم في مضائقه ومداخله سبباً إلى السيطرة عليه فقد فتح الباب أمام التنافس الدولي بغية الاستيلاء على مفاتيحه الاستراتيجية(24).

لذلك فأن الصراع الدولي على البحر الأحمر لم يتوقف عند حد التنافس الدولي على مضائق البحر ومداخله الرئيسة بل تعداه إلى الجزر الواقعة إلى الجنوب منه التي اكتسبت بحكم موقعها الجغرافي وتحكمها في مضيق باب المندب أهمية استراتيجية كبيرة ثم انتقلت حمى الصراع الدولي إلى القوى الإقليمية الواقعة في جنوب البحر الأحمر وهي مناطق صحراوية قاحلة لم يصبح البحر الأحمر مقر مناسب، وإنما اكتسبت بعض الدول المطلة عليه أهمية كبرى نتيجة تحكمها أما في مضيق حيوي واستراتيجي أو لموقعها بالقرب من البحر أو بسبب موقعها الجغرافي الهام أو بسبب وجود ثروات طبيعية فيه لاسيما الثروات النفطية كما أشرنا سابقاً(25).

وعلى الرغم من وفرة اقتصاديات البحر نتيجة الثروات الموجودة في قاعه فأنها لم تكسبها أهمية كبرى إذ أنها لم تستغل بعد بالدرجة التي تدفع بالبحر الأحمر إلى الأهمية المرجوة لا سيما قدر تعلق الأمر بدول الساحل الأفريقي التي تتميز بفقرها والتي لا تمتلك الإمكانيات اللازمة لاستغلال مكامن ثروات البحر الأحمر نتيجة عدة عوامل منها ضعف وتعدد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المشاكل الإقليمية التي خلفها الاستعمار والتي أدت إلى ضعف إمكانياتها وقدراتها في توفير الأمن لها أو أنتهاج سياسة مستقلة خاصة بها عن الدول الأوربية الاستعمارية الكبرى، فضلاً عن تبديد كل طاقاتها ومجهوداتها في صراعاتها المحلية والإقليمية(26).

دار الصراع العربي الإسرائيلي على ثلاث جهات في البحر الأحمر الجهة الأولى في خليج العقبة ومضيق تيران والجهة الثانية قناة السويس والجهة الثالثة بمضيق باب المندب في حرب أكتوبر عام 1973(27).

فقد أعلنت مصر عام 1950 استمرار حالة الحرب مع "إسرائيل" نتيجة اعلان الأخيرة عن انشاء ميناء لها على خليج العقبة في عام 1949 واسمته ميناء "ايلات"، وفي الحقيقة لم يكن لإسرائيل أي وجود في خليج العقبة أو الميناء الذي

اسمته، بل إن أسم (إيلات) نفسه لم يكن له وجود في المنطقة العربية، وإنما كان هذا الميناء يعرف باسم بلدة أم الرشراش(28) وهو الميناء الفلسطيني على خليج العقبة، وفي العام نفسه – أي عام 1949 حدث اتفاق بين مصر والسعودية نتج عنه استئجار جزيرتي تيران وصنافير السعوديتين لصالح مصر ضمتها فيما بعد وقد تمكنت من فرض حصار بحري على ميناء ايلات وزادت حالة الحرب مع "إسرائيل" فعمدت الحكومة المصرية على غلق الخليج في وجه "إسرائيل"(29).

وبعد غلق مصر خليج العقبة أصدرت في 20 كانون الأول عام1950 جملة من الإجراءات التي تتبع للملاحة في المياه الإقليمية ومضيق تيران تضمنت ما يلي(30):

1- إذا حاولت سفينة حربية إسرائيلية، أو أي سفينة حربية مساعدة تابعة لإسرائيل المرور في المياه الإقليمية بما في ذلك مدخل خليج العقبة، فستواجه بإطلاق النيران التحذيرية عليها لمنعها من المرور، وفي حالة إصرارها على المرور فستواجه بنيران مباشرة.

2- إذا حاولت أي سفينة تجارية تابعة لإسرائيل أن تمر في المياه الإقليمية المصرية، بما في ذلك مدخل خليج العقبة، فيكتفي بضبط هذه السفينة وحجزها، دون مصادرتها، وإحالة أمرها إلى مجلس الغنائم في الإسكندرية، على أن تقوم بهذا الضبط السلطات المدنية الجمركية، بمساعدة الوحدات المصرية التابعة لمصلحة خفر السواحل.

3- قبل مرور السفن الحربية والتجارية الأجنبية المحايدة بمدخل خليج العقبة، فمن حق السفن الحربية المصرية، وكذلك محطات الإشارات بالبر، سؤالها عن جنسيتها ووجهتها، كما هو متبع دولياً، على أن لا يعيق استعمال هذا الحق حرية المرور البري عبر مدخل خليج العقبة شمالاً أو جنوباً(31).

وعلى أساس ذلك عملت الحكومة المصرية بعد ثورة عام 1952 على تكثيف مراقبتها على خليج العقبة ومنعت السفن من الوصول إلى ميناء ايلات، الأمر الذي جعل "إسرائيل" ان تعد هذا العمل ضربة موجعة إليها؛ لأنها كانت قد أبرمت الكثير من المعاهدات والاتفاقيات التجارية مع دول العالم لاستيراد المنتجات إلى "إسرائيل" وعن طريق ميناء ايلات(32) .

ومن أجل سلامة تجارتها عملت "إسرائيل" على البحث عن منافذ جديدة لإيصال منتوجاتها، ففي عام 1953 اقدمت "اسرائيل" على التفاوض مع الهند لعقد اتفاقيات تجارية، وبينما كانت المفاوضات تدور بين الهند و "إسرائيل" لعقد تلك الاتفاقيات، صارت "اسرائيل" على بينة، بأنها لا تستطيع الاستفادة من تلك العلاقات الجديدة، إلا باستعمال مضيق تيران، وقد قابلت مصر خطوت "اسرائيل" بعقد الاتفاقيات، بإحكام الحصار على الخليج من خلال حظر الملاحة التجارية لأيّ من الطرفين المتنازعين في المياه الإقليمية (33).

وإلى جانب ذلك يعد ميناء العقبة الأردني(34) المنفذ البحري الوحيد للمملكة الأردنية على البحار وعامل أساس في حركة تجارتها البحرية مع دول العالم، أمّا المملكة العربية السعودية فتمتلك أطول ساحل على البحر الاحمر ويمتد من حدود الأردن في الشمال وحتى حدودها مع اليمن في الجنوب، وعليه تقع مدينة جدّة وميناؤها(35) التي تعد أهم مرفأ لتصدير النفط والغاز إلى الغرب عبر قناة السويس،

إما اليمن فهي الأخرى تمتلك شاطئ طويل على البحر الأحمر، ولكنها تتميز عن غيرها من الدول الساحلية بإشرافها على مضيق باب المندب وجزر بريم من الشرق وحركة العبور باتجاه البحر الأحمر أو باتجاه بحر العرب والمحيط

الهندي، وهي بذلك تمتلك موقعًا استراتيجيًا مهمًا شكل منذ القدم ومازال بعدًا جيوستراتيجيًا في علاقاتها الدولية، وأهمية لا يستغنى عنها في نظرة الدول الكبرى لحماية مصالحها، ونقطة لاصطدام هذه المصالح أو تلاقيها(36).

كما ان اريتريا التي تعد من الدول التي تمتلك أطول الشواطئ على البحر الأحمر بعد السعودية ومصر وهي الدولة الوحيدة غير العربية التي تشاطئه، كذلك دولة إثيوبيا التي تطل على البحر من خلال اتفاقات خاصة مع دولة إريتريا عبر ميناء عصب(37)، ومن هنا يمكن فهم السعي الذي كان قائماً، ما بين كل من "إسرائيل" وإثيوبيا وإريتريا لإقامة تحالف استراتيجي وأمني، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية لتسهيل العمل المشترك في البحر الأحمر، كما تمتلك السودان شاطئ على البحر الأحمر لكنه غير صالح للملاحة, والرسو في أكثر أجزائه، لكن أهميته تتركز في ميناء بورت سودان، إذ يتم فيه تصدير النفط واستيراد مختلف البضائع(38).

المبحث الثالث: سبل محافظة الدول العربية على البحر الأحمر.

أن أنشاء الكيان الصهيوني عام 1948 واستقلال الصومال عام 1960 وظهور الحركة الوطنية في ارتيريا عام 1962 واستقلال اليمن وتوحيدها وظهور السعودية بوصفها قوة كبيرة ذات نفوذ إقليمي ودولي منذ أوائل القرن العشرين، كل تلك الأحداث شكلت في مجموعها جملة من العوامل التي أثرت على التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر وأضافت أبعاد جديدة إلى الصراعات القائمة فيه(39)، فضلاً عن غلق قناة السويس عام 1973 نتيجة للحرب العدوانية الإسرائيلية وزيادة التنافس للسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر مع زيادة الأهمية الاستراتيجية إلى باب المندب ولاسيما إلى الدول التي تنتج النفط وتستهلكه(40).

أدت تلك العوامل إلى تطور الصراع بين القوى الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر فنشبت عدة أزمات دولية وإقليمية، فمنذ عام 1949 صار البحر الأحمر مجال مفتوح للصراع العربي – الإسرائيلي والمتركز حول فلسطين، وبذلك أصبح البحر الأحمر الواجهة الحيوية والمهمة لذلك الصراع(41).

وبعد أن رأت الدول العربية مدى الأهمية التي يمثلها البحر الأحمر للأمن العربي بوصفه شريان استراتيجي حيوي للمواصلات البحرية العربية الداخلية منها والخارجية، صار العرب على ادراك أن أمن البحر الأحمر مرتبط بأمن المنطقة العربية بأكملها، لذا عملت تلك الدول على رسم سياسية عربية تتركز على حفظ أمن وسلامة هذا البحر وجعله بحيرة عربية أمنة(42).

ومن هذا المنطلق تمحورت السياسية العربية في البحر الأحمر حول الأمن بشكل عام، إذ أن الدول العربية المطلة عليه سعت جاهدة إلى جعل البحر الأحمر منطقة سلم تتمتع باستقرار يخولها أن تسمح بمرور البضائع وتسهيل مهمة الإبحار فيه بكل حرية وأمان، فضلاً عن التأكيد بصورة مستمرة وثابتة على حقيقة أن البحر الأحمر هو بحيرة عربية بلا منازع(43).

وعلى هذا الأساس حاولت الدول العربية بمجملها والتي لها مساس بالبحر الأحمر أن تجعل منه منطقة خالية من الصراعات الدولية وغير مرتبطة بأي سيطرة أجنبية سواء كانت أمريكية أو سوفيتية أو إسرائيلية، وتكاد تجتمع الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وتتفق حول محور أساس وذا هدف ثابت ومحدد وهو تمتع البحر بالاستقرار والأمن مع إبقائه خارج نطاق الصراعات والأطماع الدولية(44)، وعلى اساس ذلك بادرت جامعة الدول العربية إلى عقد معاهدة الدفاع المشترك، بغية منع التهديدات الخارجية وبتاريخ 17 حزيران عام 1950 عقدت المعاهدة بحضور الدول العربية

ذات العلاقة في مدينة الاسكندرية بمصر، لكنها صارت سارية المفعول بتاريخ 22 آب 1952(45)، ولعل تأخرها لمدة عامين هو الاختلاف في وجهات النظر.

وقد نص البند الأول من الملحق العسكري لمعاهدة الدفاع المشترك على "تبادل البعثات العسكرية بين الدول العربية، واجراء مناورات عسكرية مشتركة بين الجيوش العربية للوصول بالقوات العربية لمستويات عالية من الكفاءة القتالية" كما أكد ملحق اتفاقية الدفاع العربي المشترك على: "حرص الدول العربية على الأمن والسلام، وفض جميع النزاعات بالوسائل السلمية، وتنسيق الدول العربية مع مجلس الأمن واخباره في حال وقوع اعتداء، والتعاون العربي لدرء الاخطار والتهديدات المحتملة، وانشاء مجلس اقتصادي، ولجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة اركان حرب الجيوش العربية، وتشكيل مجلس دفاع عربي مشترك، ويكون مجلس الدفاع العربي المشترك تحت اشراف مجلس جامعة الدول العربية"(46).

كما عمل العرب على ضمان حقوق الدول المطلة على البحر الأحمر من خلال التمتع بكامل الحرية في استثمار وتنمية ثرواته الطبيعية وضمان استقلالها وتبعيتها واستغلالها لخدمة مصالح شعوبه لضمان خيرها وتقدمها، مع عدم المساس بحرية الملاحة فيه بوصفه ممر مائي يتمتع بصفة الدولية وبطابعه المفتوح على جميع الدول بلا استثناء وذلك يعد تطبيق عملي وفعلي للقانون الدولي(47).

لذلك فأن عد البحر الأحمر ممراً مائياً دولياً مع بقاء طابعه العربي يصب في مصلحة الأمن العربي والمصالح الاستراتيجية العربية بشكل أفضل وأحسن، وفي سبيل تحقيق الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر صرحت مجمل الدول العربية على ضرورة التعاون فيما بينها لغرض إحباط أي مخططات لاسيما المخططات "الإسرائيلية" وأساليبها الملتوية وسعيها نحو تحقيق أهدافها في المنطقة العربية، مع العمل على الوقوف بوجه النفوذ الغربي المتمثل بالنفوذ السوفيتي والأمريكي والعمل على دعم حركات التحرر العربية وفي مقدمتها الثورة الأريتيرية في نضالها ضد النفوذ الاستعماري الإثيوبي ومساعدتها بكل ثقل وقوة من أجل تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي(48).

وبناءً على ذلك فقد تحمل العرب مسؤولية كبرى وقعت على عاتقهم في البحر الأحمر إلا وهي الوقوف بوجه القوى الأجنبية الكبرى ومحاربة أساليبها الملتوية المتمثلة بأتباع أساليب من شأنها ارجاع سيطرتها السابقة على البحر الأحمر هذا الممر المائي الحيوي الذي يربط بين الشرق والغرب وقد قطع العرب أشواط كبيرة في جعل البحر الأحمر بحيرة عربية تمتع بالأمن والاستقرار(49).

وقد أكد العرب على أن "إسرائيل" هي دولة توسعت واعتدت وتم زرعها من قبل القوى الاستعمارية في الوطن العربي عن طريق غير مشروع في أرض عربية، إلا وهي فلسطين فعملت "إسرائيل" على جعل البحر الأحمر تحت سيطرتها وتفتيت التفوق العربي فيه من خلال القول أن لا حق للعرب في السيطرة على البحر الأحمر، كما عملت إسرائيل على السيطرة على بوابات البحر الأحمر الجنوبية والشمالية لضرب مجمل الأهداف العربية فيه(50).

سعت الدول العربية إلى تحقيق سياستها في البحر الأحمر والتي كانت تقوم على تقييد حرية الملاحة الاسرائيلية في البحر الأحمر والعمل على احتواء الوجود الإسرائيلي فيه، بالمقابل دأبت "إسرائيل" تساندها الولايات المتحدة الأمريكية بتحدي السياسة العربية في البحر الأحمر وتعمل من أجل تقليل السيطرة العربية على البحر وتحكمها بطرق الملاحة فعملت بكل الوسائل المتاحة على النيل من السيطرة العربية على البحر الأحمر وذلك عن طريق كسب مركز استراتيجي وزيادة في نفوذها ووجودها في منطقة البحر الأحمر حسبما تتطلب ضرورات أمنها(51).

وقد تصاعدت مخاوف "إسرائيل" في عامي 1967 و1973 عندما أغلق العرب مضيق تيران وباب المندب لذا سعت "إسرائيل" إلى مساندة جهود أي دولة تعارض تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية كلياً فعملت على مساعدة أثيوبيا في صراعها ضد ارتيريا والصومال، كما قامت بتدعيم تواجدها العسكري في البحر الاحمر مع توثيق علاقاتها الودية والدبلوماسية مع أثيوبيا واستغلال الجزر الواقعة في البحر الأحمر(52). وهذا يؤكد تهديداً صريحاً للدول المطلة على البحر الأحمر.

وإزاء تلك التهديدات "الاسرائيلية" المستمرة، فضلاً عن الحشود العسكرية البريطانية والامريكية المؤيدة (للكيان الصهيوني) تنادت الدول العربية المهددة بالعدوان الخارجي، وبغية درئ الخطر بادرت كل من الاردن والجمهورية العربية المتحدة إلى توقيع اتفاقية دفاع ثنائي مشترك بتاريخ 30 ايار عام 1967، وانضم للاتفاق فيما بعد المملكة العربية السعودية كونها أحد الدول المعنية بالتهديد، وتطورت الاتفاقية الثنائية إلى (اتفاقية دفاع مشترك) دخل فيها كل من العراق والجزائر والكويت، وصار الجميع مشتركين في اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة الاخطار الخارجية لا سيما الاعتداءات الاسرائيلية على البحر الأحمر(53).

وفي عام 1973 أخذ الصراع العربي – "الإسرائيلي" ينتقل من خليج العقبة إلى الأجزاء الشمالية منه حيث توجد ارتيريا ثم أنتقل إلى باب المندب(54)، ففي باب المندب حدث اتفاق في ذلك العام بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية غلى غلق باب المندب كونه المدخل الرئيس للبحر الأحمر، الأمر الذي اثار حفيظة "اسرائيل"، لكون هذا العمل سيسبب اضرار كبيرة لها، لا سيما ان اعتمادها بشكل اساس على النفط المستورد من ايران الذي يمر عبر مضيق باب المندب(55)، وبغية السيطرة على باب المندب اقدمت "اسرائيل" على زج مخابراتها وعملائها في المنطقة لمعرفة النوايا العربية التي تستهدف السفن التجارية "الاسرائيلية"، وفي عام 1973 القت السلطات اليمنية القبض على احد الجواسيس يدعى(باروخ زكي مزراحي) Barrch Mizraehi وبعد التحقق منه تبين انه مكلف لجمع المعلومات عن باب المندب واهداف العرب تجاه التجارة "الاسرائيلية"، هذا الأمر اثار ضجة لدى جامعة الدول العربية فما كان من امينها إلا الاسراع بالاتصال بسفيري اليمن الجنوبية والشمالية طالباً منهم معلومات وافية عن ذلك الموضوع، اما امانة الجامعة العربية فبدورها كتبت تقريراً حول مصير الجزر العربية في البحر وما يجب على الدول العربية القيام به لمواجهة ذلك الخطر(56).

والعام نفسه اي عام 1973 حدثت اتفاقية بين اليمن والسعودية بموجبها وضعت اليمن الجنوبية جزيرة بريم تحت القيادة المصرية بالاشتراك مع البحرية اليمنية لمنع اي محاولة "اسرائيلية" لاحتلالها(57)، وعلى هذا الاساس صرح قائد القوات البحرية المصري في ايلول 1973 قائلاً "ان اغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة "الاسرائيلية" سبب لها اضرار اقتصادية كبيرة"(58).

الخاتمة

من خلال ما سبق اتضح ان البحر الأحمر يعد مسرح تنافس دولي ما بين الدول ساحل البحر أو المطلة عليه وما بين الدول الكبرى، فهو بقعة جيوستراتيجية بامتياز كونه يتوسط مناطق مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وأفريقيا الشرقية وهو معبر سهل وقصير واقتصادي ما بين هذه المصادر ودول الاستيراد وبخاصة دول الغرب.

كما أنه يعد ممر استراتيجي لحركة الأساطيل الحربية ما بين البحر المتوسط والمحيط الهندي وأفريقيا وصولاً إلى الصين واليابان والمحيط الهادي، لذلك لم يعد من المستغرب أن يشهد هذا الحشد الهائل من حركة الأساطيل الحربية المتعددة الجنسيات والتي تتحرك وتنتشر فيه أو عبره إلى خليج عدن وبحر العرب وشواطئ الصومال وحتى المحيط الهندي.

ولعلّ ما حدث من مشاكل في بعض البلدان المطلة عليه ليس بعيداً من سياسات الدول الكبرى واستراتيجياتها لتأمين مواطئ أقدام سياسية وعسكرية لها لضمان أمنها القومي ومواردها الضرورية، سواء كان ذلك لاستمرار تطورها أم لاستمرار تفوقها، وبما أن منطقة الشرق الأوسط والخليج وشرق أفريقيا تحتوي أكثر من ثلثي الاحتياط العالمي من مصادر الطاقة ممثلة بالنفط والغاز، فإن الدول الكبرى تتنافس للوصول أو للاستيلاء على هذه الموارد وبأي ثمن، لذلك تحول انتباه الدول العربية لرسم خطة بديلة لسياستها الرامية إلى المحافظة على البحر الأحمر وجعله بحيرة عربية وبامتياز.

اتضح ان للجامعة العربية دور كبير في توجيه الدول العربية إلى عقد الاتفاقيات لاسيما التي لها علاقة بالبحر الأحمر، واهمها اتفاقية الدفاع المشترك، فضلاً عن توجيه اليمن والسعودية لحماية مضيق باب المندب وقطع السبيل على التجارة "الاسرائيلية".

الهوامش

(1) موسى أحمد خليل ،موسوعة المحيطات والبحار والأنهار، ط1، عمان، 2002، ص 114.

(2) جزيرة بريم: وتسمى جزيرة ميمونة، وتقع الجزيرة على مدخل مضيق باب المندب وتبلغ من المساحة 8 . 12 كيلومتراً مربعاً، وتفصل جزيرة بريم الساحل الشرقي للبحر الأحمر والساحل الغربي عند نقطة رأس سيعان، وكانت جزيرة بريم تحت الاحتلال البريطاني عندما كانت بريطانيا تسيطر على اليمن الجنوبي حتى عام 1967، وكانت بريطانيا تحث سكان الجزيرة على الاستقلال عن اليمن بغية بقائها في باب المندب. للمزيد من التفاصيل. يراجع: خالد حماد عياد، الامن القومي العربي وقواعد القانون الدولي: جزر حنيش وتيران وصنافير انموذجاً، ناشرون، د. م، 2018، ص74؛ خالد عياد، الامن العربي القومي وقواعد القانون الدولي جزر حنيش وتيران، الآن ناشرون ، 2019، ص74; IOR/L/PS/12/1497, p. 446.

(3) الارخبيل وهو مجموعة من الجزر او اجزاء الجزر.

(4) جزيرة فرسان: تقع جغرافياً في مياه البحر الأحمر وتحديداً في جهة الجنوب الغربي من المملكة العربية السعودية، وتبلغ 450 كم2، وتقع على مسافة بعيدة عن الخطوط الملاحية الرئيسة. صفوة صادق الديب، الجغرافية السياسية للبحر الأحمر، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، 2022، ص221.

(5) موسى أحمد خليل، المصدر السابق، ص114.

(6) صلاح الدين حافظ، المدخل الجنوبي للبحر المتوسط، ط2، بيروت، 1985، ص 81.

(7) موسى أحمد خليل، المصدر السابق، ص 118.

(8) جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار ، ط2، القاهرة، 1965، ص 112؛ موسى أحمد خليل، المصدر السابق، ص 114.

(9) جلال يحيى، المصدر السابق، ص 3.

(10) أحمد عمران منصور، الحق العربي في ثروات البحر الأحمر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد19،يناير، 1970، ص 110.

(11) أحمد محمد المنسي، نباتات البحر الأحمر والخليج العربي، ط1، الرياض، 1999، ص68.

(12) قحطان أحمد سليمان القحطاني، واقع ومستقبل الصراعات الإقليمية والدولية في البحر الأحمر ، مجلة العلوم السياسية، العدد 6، 2000، ص 61.

(13) للمزيد من التفاصيل عن اللؤلؤ والاسفنج و والحيوانات البحرية يراجع: محمد حموز لفته الغانمي، الغوص واللؤلؤ في إمارات الساحل العماني، دار تموز، دمشق، 2000.

(14) قحطان أحمد سليمان القحطاني، المصدر السابق، ص 61.

(15) أحمد عمران منصور، المصدر السابق، ص 109.

(16) السيد عليوة، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 54 ،أكتوبر، 1978، ص 99.

(17) المصدر نفسه، ص 100.

(18) قناة السويس أطول قناة صناعية في العالم، إذ يبلغ طولها 173 كيلو متراً ويبلغ عمقها 18 قدماً، وتعتبر القناة واحدة من أهم المشروعات الاستراتيجية العالمية فهي ليست مشروعاً داخلياً ، فحسب بل هي مشروع عالمي يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لمصر من خلال المشروعات الاقتصادية المصاحبة. ينظر: أنور عشقي، "الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس الجديدة،" جريدة الأهرام، العدد 47034، سبتمبر 2015.

(19) محمود توفيق محمود، البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 15 ، القاهرة، يوليو 1979، ص 36.

(20) وهي أربع دول هي الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا.

(21) أحلام أحمد عيسى، البحر الأحمر والصراع العربي- الإسرائيلي، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، قسم التاريخ.، ص 7.

(22) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق، ص 62.

(1) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي –الإسرائيلي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1985، ص 33.

(24) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق، ص 62.

(25) عاطف السيد، البحر الأحمر والعالم المعاصر، دراسة تاريخية سياسية اقتصادية، 1985، ص 38.

(26) أحمد عمران منصور، المصدر السابق، ص 110.

(27) محمد حافظ غانم وآخرون، دراسة حول خليج العقبة ومضيق تيران، القاهرة، 1967،ص 28.

(28) أم الرشراش هي بلدة تقع في الطرف الشرقي لشبه جزيرة سيناء وتطل على خليج العقبة. وكانت تحمل اسم أم الرشراش، وفي عام 1949 قام الجيش الإسرائيلي باحتلالها وتم تحويل اسمها إلى إيلات.
Tribute to Englishman who put Eilat on map The Jewish Thejc.com. Retrieved 2009, P. 6-16.
(29) يحيى عبده غالب رضوان، السياسة الصهيونية تجاه البحر الأحمر ومضيق باب المندب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2003، ص 8.
(30) يحيى عبده غالب رضوان ، المصدر السابق، ص 31- 32.
(31) صلاح العقاد، تطور النزاع العربي –الإسرائيلي 1956 – 1967، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975، ص56.
(32) محمد حافظ غانم، المصدر السابق، ص 30.
(1) يحيى عبده غالب، المصدر السابق، ص 34.
(34) يوجد الميناء في مدينة العقبة على الحدود مع فلسطين المحتلة بالقرب من مدينة إيلات الإسرائيلية، ويحده من جهة الشرق الحدود السعودية، وللعقبة حدود مائية مع كل من مصر والسعودية وإسرائيل. للمزيد يراجع: الهام الحابي، البحر الاحمر صراع النفوذ هل يتحول إلى حرب إقليمية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، د. م ، 2019، ص11.
(35) عن مدينة جدة وميناءها يراجع: محمد وادي شناوة وفراس سليم حياوي، تجارة مدينة جدة في كتب الجغرافية والرحلات، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، ج1، العدد66، النجف الاشرف، 2022.
(36) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق، ص 63.
(37) ويقع بالقرب من باب المندب.
(38) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق، ص 63.
(39) عاطف السيد، المصدر السابق، ص 141؛ محمد حافظ غانم، المصدر السابق، ص 30.
(40) عبد الله عبد المحسن، المصدر السابق، ص 54.
(41) السيد عليوة، المصدر السابق، ص 107.
(42) غالب ناصر عبد العزيز السعدون، البحر الأحمر بين النشاط الأثيوبي والأمن القومي العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1989، ص 51.
(43) سنى محمد علي الطائي ، البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية، مجلة أفاق عربية، بغداد ،العدد 3، السنة الثانية عشر، 1987، ص 29.
(44) عبد الله عبد المحسن، المصدر السابق، ص 179.
(45) صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الاقليمية الدولية، دار الفكر، القاهرة، 2008، ص87.
(46) خالد حماد احمد، اهمية جزر البحر الاحمر في الامن القومي العربي جزيرة حنيش الكبرى وتيران وصنافير داراسة حالة 1956 – 2017، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2017، ص147
(47) غالب ناصر عبد العزيز ، المصدر السابق، ص 190.
(48) عبد الله عبد المحسن، المصدر السابق، ص 181.
(49) يحيى عبده غالب، المصدر السابق، ص 35.
(50) عبد العظيم رمضان ، المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر 1949- 1979، القاهرة ، 2000، ص 40.
(51) عبد الله عبد المحسن، المصدر السابق، ص 182.
(52) محمود توفيق محمود، المصدر السابق، ص 96.
(53) افتكار محسن صالح، موقف الحكومة العراقية من مؤتمر الخرطوم 1967، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، 2023، ص177.
(54) السيد عليوة، المصدر السابق، ص 107.
(55) لمياء صفاء حسن، سياسة اسرائيل في البحر الأحمر وتأثيرها في اليمن(1967 – 1977) دراسة تاريخية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد90, , المجلد2، جامعة ديالى، 2021, ص486 - 487.
(56) المصدر نفسه، ص493 - 494.
(57) قحطان احمد سليمان الحمداني، واقع ومستقبل الصراعات الدولية والاقليمية في البحر الأحمر، مجلة العلوم السياسية، العدد 30، جامعة بغداد، 2005، ص65.
(58) لمياء صفاء حسن، المصدر السابق، ص494.

المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق المنشورة:

1- IOR/L/PS/12/1497, f 446

ثانياً - الرسائل والأطاريح الجامعية.

2- غالب ناصر عبد العزيز السعدون، البحر الأحمر بين النشاط الأثيوبي والأمن القومي العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1989.

3- خالد حماد احمد، اهمية جزر البحر الاحمر في الامن القومي العربي جزيرة حنيش الكبرى وتيران وصنافير داراسة حالة 1956 – 2017، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2017.

4- يحيى عبده غالب رضوان، السياسة الصهيونية تجاه البحر الأحمر ومضيق باب المندب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2003.

ثالثاً- الكتب العربية

5- أحمد عمران منصور، الحق العربي في ثروات البحر الأحمر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد19،يناير، 1970.

6- أحمد محمد المنسي، نباتات البحر الأحمر والخليج العربي، ط1، الرياض، 1999.

7- الهام الحابي، البحر الاحمر صراع النفوذ هل يتحول إلى حرب إقليمية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، د. م ، 2019.

8- جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار ، ط2، القاهرة، 1965.

9- خالد حماد عياد، الامن القومي العربي وقواعد القانون الدولي: جزر حنيش وتيران وصنافير انموذجاً، ناشرون، د. م، 2018.

10- خالد عياد، الامن العربي القومي وقواعد القانون الدولي جزر حنيش وتيران، الآن ناشرون ، 2019.

11- صلاح الدين حافظ، المدخل الجنوبي للبحر المتوسط، ط2، بيروت، 1985.

12- صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الاقليمية الدولية، دار الفكر، القاهرة، 2008.

13- صلاح العقاد، تطور النزاع العربي –الإسرائيلي 1956 – 1967، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975.

14- عاطف السيد، البحر الأحمر والعالم المعاصر، دراسة تاريخية سياسية اقتصادية، 1985.

15- عبد العظيم رمضان ، المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر 1949- 1979، القاهرة ، 2000.

16- عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي –الإسرائيلي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1985.

17- محمد حافظ غانم وآخرون، دراسة حول خليج العقبة ومضيق تيران، القاهرة، 1967.

18- محمد حموز لفته الغانمي، الغوص واللؤلؤ في إمارات الساحل العماني، دار تموز، دمشق، 2000.

19- موسى أحمد خليل ،موسوعة المحيطات والبحار والأنهار، ط1، عمان، 2002.

رابعاً: الكتب باللغة الانكليزية:

20- Tribute to Englishman who put Eilat on map The Jewish Thejc.com. Retrieved 2009.

ثالثا- البحوث والدراسات.

21- أحلام أحمد عيسى، البحر الأحمر والصراع العربي- الإسرائيلي، مجلة كلية التربية، العدد 65، المجلد 38، الجامعة المستنصرية، قسم التاريخ، 2014.

22- أحمد عمران منصور، الحق العربي في ثروات البحر الأحمر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد19،يناير، 1970.

23- افتكار محسن صالح، موقف الحكومة العراقية من مؤتمر الخرطوم 1967، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، 2023.

24- سنى محمد علي الطائي ، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة أفاق عربية، بغداد ،العدد 3، السنة الثانية عشر، 1987.

25- السيد عليوة، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 54 ،أكتوبر، 1978.

26- صفوة صادق الديب، الجغرافية السياسية للبحر الأحمر، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، 2022.

27- قحطان احمد سليمان الحمداني، واقع ومستقبل الصراعات الدولية والاقليمية في البحر الأحمر، مجلة العلوم السياسية، العدد 30، جامعة بغداد، 2005.

28- لمياء صفاء حسن، سياسة اسرائيل في البحر الأحمر وتأثيرها في اليمن(1967 – 1977) دراسة تاريخية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد90, , المجلد2، جامعة ديالى، 2021.

29- محمد وادي شناوة وفراس سليم حياوي، تجارة مدينة جدة في كتب الجغرافية والرحلات، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، ج1، العدد66، النجف الاشرف، 2022.

30- محمود توفيق محمود، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 15 ، القاهرة، يوليو 1979.

رابعاً: الصحف

31- أنور عشقي، "الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس الجديدة،" جريدة الأهرام، العدد 47034، سبتمبر 2015.